باجمال في المؤتمر الصحفي بمناسبة اليوبيل الفضي :

المؤتمر أكبر من أن يكون جملة في القاموس السياسي

عقد الامين العام للمؤتمر الشعبي العام عبدالقادر باجمال مؤتمراً صحفياً يوم امس الاول بمناسبة اليوبيل الفضي لتأسيس المؤتمر حضره ممثلو الصحف ووسائل الاعلام المحلية والعربية بصنعاء وفيما يلي تسجيل لوقائع المؤتمر..

لسنا حزباً قمعياً ونريد أحزاباً قوية يقوى بها الوطن

^ فاكر العماد: ماذا أعد وحضّر المؤتمر الشعبي العام لمواجهة صعوبات المرحلة الراهنة والمستقبلية داخلياً وخارجياً وخاصة في ظل منطلقات نوايا ورؤى إدارة القطب الواحد التي بدأت تتجلى مؤشراته على صعيد الاعتمال الداخلي..؟!

– الأمين العام: أنا سأجيب على هذا في سياق الكلام القادم..

^ نزار العبادي «نبأ نيوز»: عندما تأسس المؤتمر الشعبي العام حمل غايتين أساسيتين وحدوية وأخرى اقتصادية تنموية.. اليوم وبعد خمسة وعشرين عاماً فصلت قيادة المؤتمر بين القيادتين التنظيمية والحكومية.. فما طبيعة المهمة التي ينيط المؤتمر نفسه بها خلال المرحلة القادمة..؟

السؤال الثاني: هناك ألف شخص أسسوا المؤتمر كانوا ضمن النخبة الأولى لتأسيس المؤتمر.. اليوم أين هؤلاء الأشخاص من قيادة المؤتمر العليا..؟!

– الأمين العام: السؤالان متشابهان ولكن مع إدخال اختلاف بسيط.. الأول من منظور مهمات وطنية للمؤتمر الشعبي العام بصورة عامة للشعب اليمني وخوض غمار العملية السياسية والتنموية في ظرف القطب الواحد.. هكذا السوال الأول..

السؤال الثاني: المرحلة القادمة ومهماتها ليس بالضرورة كما شرحها الأخ نزار في ظرف القطب ولكن في ظرف القطبية اليمنية البحتة الداخلية، ولايوجد شك أن اليمن ليست في معزل عما يجري في عالمنا وليس من شك أن اليمن ليست جزيرة نائية هي في قلب العالم إذا تحدثنا عن حضارات العالم سنتحدث عن الحضارة المصرية واليمنية والفارسية ربما.. وطبعاً الأشوريين، وهنا نستطيع أن نقول ان التأثير الكلي لليمن مفروض في الجغرافيا ومفروض في التاريخ شئنا أم أبينا ولهذا لانستطيع أن نقول ان اليمن سيكون له قطبيته الخاصة فقط له قطبيته الخاصة وله تأثير القطبيات التي من حوله.. بالنسبة للمرحلة القادمة.. فلاشك أنها تحمل أموراً كثيرة أولاً قبل كل شيء قراءة جديدة لكل وثائقنا الموجودة على كافة المستويات بما فيها الدستور.. وقلت في هذه القاعة ان علينا أن نقرأ إلى أي مدى وثائقنا الموجودة قادرة على المضي نحو المستقبل بنفس نفسها وبنفس نصوصها وبنفس فلسفتها للجيل الآخر القادم.. لأننا سوف نلحظ أنه على سبيل المثال، الميثاق الوطني لانستطيع أن نقف أمامه موقفاً أصم، موقفاً جامداً.. ينبغي أن نطور وأن ندرك أنه وفعلاً حصل تطوير في الميثاق الوطني بعد الوحدة لكي يعطي دلالات جديدة لأفقنا الفكري والسياسي.. كذلك أيضاً الدستور حصلت تعديلات فيه لكنها أيضاً ليست بالشكل الذي نستطيع أن ننظر إليه باعتباره عملاً نهائياً.. لماذا.. لأن الدستور جاء توافقياً في كثير من نصوصه عندما وضع الدستور عشية الوحدة وعندما تم الاستفتاء عليه.. ومازال الدستور أو الميثاق أو أي من الأعمال المنهجية أو البرنامجية هي من عمل بشر، من عمل ناس فهؤلاء الناس يتجددون جيلاً بعد جيل.. لهذا فإن المهمة القادمة هي قراءة لواقعنا الراهن ثم قراءة للمستقبل أكثر فأكثر وعلى وجه الخصوص– وأقولها بصراحة– قراءتنا للوضع التنموي والاقتصادي ينبغي أن تكون مختلفة عن قراءتنا السابقة له.. عندنا نزعة شمولية موجودة، نعم موجودة.. ولكن هذه النزعة هل لديها إمكانية ان تستمر في غياب المنظور النحوي، تطبيقات رأسمالية في البلد تنموية واضحة، مع خصوصية فقط فيما يتعلق بحماية المستهلك، خصوصية فيما يتعلق بمنع الاحتكار.. أم أننا نقول يا هذا أو ذاك يا أبيض يا أسود لايوجد في الحياة الاقتصادية هكذا.. صورة من الصور التي يريدها الاشتراكي كما يريدها ويريدها الليبرالي، كما يريدها بعيداً عن بعدها الإنساني والاجتماعي.. وهذا هو جوابي على هذا الشيء.. وبالتالي المنطلقات الأساسية التنموية هي منطلقات أولاً اقتصادية من حيث جوهرها، بحتة واجتماعية من حيث جوهرها، أكثر عمقاً إنسانياً وثقافياً من حيث جوهرها، هي الرفض الكامل لموضوعات الثقافات الفرعية الطائفية المذهبية وغيرها من الثقافات الممزقة للوحدة الوطنية وفي علاقة اليمن ليست انعزالية ولكنها علاقات وطيدة ينبغي أن تنمو مع محيطها الاقليمي وعلى وجه الخصوص مع مجلس التعاون الخليجي..

^ الأخ علي الجرادي صحيفة «الأهالي»: الأستاذ باجمال من أصحاب المصطلحات الشهيرة وأتمنى تعريف المؤتمر الشعبي العام في ظل تعريف الأخ الرئيس بانه مظلة للجميع.. وأريد تعريفاً محدداً منكم..؟!

السؤال الآخر: هناك مشروع للحكومة قدمته باسم حماية الوحدة الوطنية ونحن نسميه مشروع اسقاط الوحدة الوطنية ونريد رأيك في هذا المشروع تحديداً..؟!

السؤال الثالث: هل كنت صاحب قرار إيقاف الأخ عبدالله الحضرمي رئيس تحرير «الميثاق»..؟!

– الأمين العام: سألغي السؤال الأخير من جانبي.. لأننا لانعمل بشكل فردي، نعمل بصورة جماعية.. وعملنا في المؤتمر الشعبي العام ليس عملاً مزاجياً وليس عاملاً انتقائياً بل هو مدروس في كل الأحوال.. وأي قرار نتخذه في أي من الشؤون فهو ليس قراراً حكيماً مطلقاً ففيه من النسبية الشيء الكثير وفيه من المراجعة الشيء الأكثر وفيه أيضاً من مرحلية القرار، ونتعامل مع الحياة كما ينبغي أن نتعامل معها بصورة سليمة.. لكن سأجيب على السؤال ماهو تعريفنا للمؤتمر الشعبي العام.. أخشى انه إذا أدخلت اسم المؤتمر في تعريف قاموسي أظلم المؤتمر الشعبي العام وأظلم المنتمين له.. لأن وضعتهم كلهم في قالب واحد من نقص كثيراً أو زاد كثيراً فصصناه على شأن يساوي هذا الحجم.. لا أستطيع على الاطلاق أن أحوّل– هكذا بعد خمسة وعشرين عاماً– المؤتمر الشعبي العام إلى جملة في القاموس السياسي.. المؤتمر الشعبي العام هو ما يلي واحد، اثنين، ثلاثة.. هو كل ما يطرأ على ذهن الإنسان من حاجة هذا البلد لتنظيم سياسي شعبي يندمج مع النخبوي يندمج مع الطليعي يندمج مع التنموي يندمج مع الاجتماعي مع الثقافي.. هذا هو الموجود داخل المؤتمر الشعبي العام، إذا أردنا أن نعمل له قالباً فربما نعود مرة أخرى نمارس الشمولية على هذا التنظيم وربما أيضاً نكسر هذا المدى أو نزوده عن كل المنتمين للمؤتمر الشعبي العام، يصير كل واحد يقول والله هذا التعبير ما يناسبني إذاً أنا مش مطلوب في المؤتمر الشعبي العام أخرج منه.. أو أن هذا أفضل مني، أو أقصر مني.. لا.. إنه يناسب بشكل كبير ومحدد، يمكن أن أقول إنه جبهة وطنية عريضة ولكن بالمفهوم الشكلي، لأن جميع الوجوه المؤسسة والنخبة الموجودة فيه هم أولئك الذين تعاملوا مع الحياة السياسية والوطنية والديمقراطية وقبلوا بالتعامل مع بعضهم البعض تعاملاً غير ندي للآخر..

– موضوع مشروع قانون الوحدة الوطنية لم أقرأ المشروع.

^ الأخ فوزي الكاهلي صحيفة «الناس»: نريد أن نسأل الاستاذ باجمال بمناسبة اليوبيل الفضي للمؤتمر، عن سبب غياب دور المؤتمر في الفترة الأخيرة تجاه بعض الأحداث في الساحة المحلية وتكاد تهدد الوحدة الوطنية.. مثل اعتصامات المتقاعدين والتكتلات القبلية.. لماذا لم نسمع صوتاً للمؤتمر تجاه هذه الأحداث..؟!

– الأمين العام: نحن لانريد أن نخلط بين حقائق الحياة وبين ما يمكن أن نسميه بمضادات هذه الحقائق.. خلط القضايا المحلية مع قضايا سياسية ينبغي أن نتركها ليس للمؤتمر الشعبي العام وحده فقط– ولدينا رؤيتنا الواضحة في الأمر– ولكن للناس الذين سيبرزون إلى أي مدى هذا المطلب حقيقي وإلى أي مدى مغلّف بغلاف آخر.. نحن بالمطلق كتنظيم وجملة من الذين لهم مطالب أعضاء في التنظيم لا أحد يدعي أنهم أعضاء في غير المؤتمر.. هناك أعضاء في التنظيم لهم مطالب وهكذا في كل العالم موجود.. يعني حزب العمال البريطاني ألا يوجد فيه عمّال مظلومون... بلى.. وهو اسمه حزب العمال.. لكن هذا لاينبغي أن يكون حزب العمال.. لأن هذه المسائل تتعلق بإشكاليات مرفقية وإشكاليات إدارية، نحن ينبغي أن نتذكر التالي تعلمون أنه بعد عام ١٩٦٢م لو جئنا لخلفيات المسألة في المسائل المطلبية فيما أنتجت ١٩٦٢م حرباً ملكية جمهورية وجاءت بعد الحرب مصالحة استوعبت الملكي والجمهوري سواءً على المستوى العسكري أو على المستوى المدني هذا حصل.. ثانياً جاء الاستقلال في ١٩٦٧م وأنتج أيضاً بين يسار ويمين في داخل الجبهة القومية «الحزب الحاكم» فمنهم من خرج وارتكن على الجنب ومنهم من قُتل وتم التخلص منه.. في كل الأحوال هناك مطالب.. مطالب للأموات.. ومطالب للأحياء.. أيضاً هذه مسألة في ١٩٦٩م أنتجنا عملية جديدة أخرى في ٢٢ يونيو ثم جاءت بعد ذلك أحداث كثيرة، أحداث سالم ربيع في الجنوب أحداث ١٣ يناير.. الخ.. كل هذه الدوامة أنتجت في نهاية المطاف مجموعات من البشر منهم من ظُلم ظلماً حقيقياً ومنهم من ركبوا موجة الظلم وبعضهم، أقولها بصراحة، تقاعدوا ثلاث مرات.. لكن الأسباب السياسية جعلتهم كلهم في صف واحد وينهضون نهضة واحدة ويقولون نحن مظاليم.. لكن الحقائق ينبغي أن تفرز وفرزت وتُفرز الآن، وقرارات جمهورية صادرة بشأن بعض المعاملات.. وآخر قرار جمهوري صادر أمس وسوف تستمر.. الإشكالية النوعية– وهذه قضية مهمة جداً– الأخرى هناك نظامان للتقاعد لشخصين أحدهما تقاعده تأخر فحصل على مميزات النظام الجديد والآخر تقدم تقاعده فحصل على مميزات النظام القديم.. وهذه إشكالية يجب أن نعيها.. إذاً هناك إشكالية في التطبيق ينبغي أن نعالجها.. وهذا شمل أناساً في كل محافظات الجمهورية وليس في الشمال ولا في الجنوب ولا في الشرق ولا في الغرب.. في كل محافظات الجمهورية عانوا من هذه المشكلة.. لكن الكثافة المشكلة التي أنتجتها ١٣ يناير وانتجتها حرب ٩٤م هؤلاء ليس لهم ذنب إلاّ أنهم كانوا جميعاً ضحية السياسيين الذين تصارعوا فضموا جزءاً من هذا الفريق إلى هذا الفريق وجزء آخر لهذا الفريق.. وجاءت الوحدة فسكنوا جميعهم في مظلتها واليوم يأتي الفرز على هذا الموضوع ولكن ينبغي أن يكون فرزاً مطلبياً بحتاً.. أما انه سيؤدي إلى مطالب أخرى غير مطالب الوحدة فهذا أمر مرفوض رفضاً باتاً.. وأقول للأحزاب كفى تدليساً.. وكفى تشويهاً.. وما يمكن أن نسميه تزويراً لذهنية الناس وعقليتهم..

^ الأخ صادق ناشر «صحيفة الخليج»: سؤالي يتعلق بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر مباشرة بعد الوحدة اليمنية.. هل كان في ذهنية المؤتمر الشعبي العام أن يعود للشمولية مجدداً بعد أن تكرس مبدأ التعددية السياسية والديمقراطية بموافقته على دمج نفسه في الحزب الاشتراكي اليمني.. هل هذه عودة إلى ذهنية الشمولية؟

– الأمين العام: أنا حضرت هذه الجلسة وكان فيها المكتب السياسي واللجنة العامة وأتذكر، وهذا للتاريخ، أن الفقيد محمد علي هيثم وهو عضو في اللجنة العامة في ذاك الوقت قال كلمة جميلة: «إن المؤتمر الشعبي العام تستطيع إذا أختلفت معه أن تحتفظ ببطاقتك في جيبك ولكن الآخرين لاتستطيع أن تحتفظ برأسك فوق كتفك».. يكفي هذا الجواب.

^ عبدالقادر موسى «الفضائية اليمنية» وقناة «المستقلة» الفضائية: سمعنا من الأمين العام للمؤتمر قراءة تحليلية متعمقة إلى امتدادات وجذور المؤتمر الشعبي العام وأصدق هذه القراءة أن المؤتمر نبت من التربة والبيئة اليمنية الخالصة.. السؤال هناك من يقول ان المؤتمر الشعبي العام هو الرئيس علي عبدالله صالح وان الرئيس هو المؤتمر..

– الأمين العام: في حقيقة الأمر الرابطة قوية بين المحتوى السياسي والتنظيمي والإطاري وبين المؤسسي لن ينسى اطلاقاً أحد مهما كان الأمر ان الرئيس علي عبدالله صالح أوجد المؤتمر الشعبي العام.. وكان كما قال نصر طه اليوم في مقالته انه انتاج رجل دولة أي أنتجه رجل دولة، في الوقت الذي كان الدستور لاينتج هذا النوع من الأعمال السياسية، كان يمنعها وينظر إليها نظرة ربما فيها شك ولا وطنية، أقدم على هذه الخطوة فجعل جميع الذين يتهمهم الفكر القديم أو النظرة القديمة بأنهم ليسوا منتمين على نحو لصيق بالقضية الوطنية ولكنهم فرع من قضية أخرى جعلهم جميعاً في هذه الجبهة الوطنية العريضة ولهذا أقول أن المؤتمر الشعبي العام هو الرئيس علي عبدالله صالح وإن الرئيس علي عبدالله صالح هو المؤتمر الشعبي العام في نفس الوقت.. الكل في البعض والبعض في الكل.. الخاص في العام والعام في الخاص.

^ الأخ محمد العشملي صحيفة «الدستور»: الاستاذ عبدالقادر أحزاب المشترك تتهم المؤتمر بانه يرفض الحوار.. ما رأيكم في ذلك..؟!

– الحوار جار.. وأطمئن الجميع الذين يحرصون فعلاً على أن يكون الحوار قضية ضرورية وليس قضية صدفة.. وأقول إن الحوار ضرورة وليس صدفة لأننا أمام التزامات وأمام استحقاقات ينبغي أن نقول لايمكن على الاطلاق تنفيذها إلاّ عبر الحوار البحت، والأساس الديمقراطي هو الحوار والمحتوى الأساسي للفكر المستنير هو الحوار.. أما الصمت تجاه القضايا فهي بدايات سيئة لحكم شمولي، حكم فردي، لأي حكم من الأحكام، وهذه ليست في المؤتمر الشعبي العام ولا في الرئيس علي عبدالله صالح.

^ الأخ عقيل الحالاي صحيفة «السياسية»: أود أن أعيد سؤال الأخ عبدالقادر موسى بصيغة أخرى وهو أن كثيراً من المراقبين يرون أن المؤتمر الشعبي العام على الرغم من إمكاناته التنفيذية سواءً البشرية أو المادية.. فإن مصيره مرهون بمصير الرئيس علي عبدالله صالح.. هل هذا يغضب الرئيس.. وأن الساحة السياسية ستفقد المؤتمر.. هل هذا صحيح..؟!

– الأمين العام: على كل حال أنا متأكد أن هذا السؤال مطروح في ذهن كل واحد.. وأنا أقول ان المؤتمر الشعبي العام سيظل مؤتمراً شعبياً عاماً لأنه عملية تاريخية وجزء من عقل تاريخي معاصر لليمن.. لاشك أنه بوجود الرئيس علي عبدالله صالح يأخذ زخماً أكبر، والدنيا والحياة كلها بطبيعتها إذا راهنا عليها بأننا كلنا موجودون فيها إلى يوم القيامة فنحن مخطئون..

^ الأخ يحيى العابد صحيفة «الصراحة وموقع الأمة نت»: عام مضى على البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس.. أين يقف المؤتمر الشعبي العام بعد مرور عام واحد.. وهل آن الآوان أن تخرج العصا السحرية لتنفيذ ما وعد به المؤتمر أمام ناخبيه..؟!

السؤال الثاني: أين الأمناء العامون المساعدون في هذه الفعالية؟

– الأمين العام: أولاً فيما يتعلق بالمؤتمر الشعبي العام والفكرة القائلة بأن هناك برنامجاً للمؤتمر الشعبي العام، برنامجاً للرئيس علي عبدالله صالح.. تم وضعه مصفوفة متكاملة.. هذه المصفوفة أخذت بكافة القضايا التفصيلية في مجلد كامل، لكن هذه المصفوفة لم تقل إنها قابلة للتنفيذ خلال عام أو عامين أو ثلاثة.. بل ان المصفوفة ستأخذ مداها وفقاً لمنطلقات واقعية وليس وفقاً لرغبات وأحلام أو خيال.. لكن المنهج موجود على سبيل المثال فيما يتعلق بالقضايا تم استقلال المجلس الأعلى للقضاء وفيما يتعلق بهيئة الفساد صدر بها قرار ويمكن خلال يومين سيصدر القرار الخاص بهيئة المناقصات.. وفيما يتعلق بالخدمة المدنية قانون الخدمة المدنية الجديد وهيكليته الجديدة جارية بمعنى أنها مطبقة ويجري تطبيقها فيما يتعلق بوتائر التنمية وعلاقاتنا مع الأطراف الخارجية يجري تطويرها أكثر فأكثر، وفيما يتعلق بالتعديلات الخاصة بالاستثمار والهيئات ذات العلاقة والأراضي وغيرها، فهناك تطبيق وتعديل يتم في هذه القضية أو تلك..

فيما معناه أن البرنامج ليس برنامجاً محدداً بزمن معين بل برنامجاً محدداً بأهداف وبرامج واضحة تماماً.. نحن لم نقل إن لدينا عصا سحرية ونرفض أن تكون لدينا عصا سحرية وأننا لسنا بني آدم وأننا لسنا واقعيين.. تستطيع أن تتحدث عن عصا سحرية في مكان آخر.. لكن في الاقتصاد، في السياسة، في التنمية لاتستطيع ان تقول عصا سحرية وإلاّ فإن هذا النظام شمولي.. حتى الأنظمة الشمولية الكبرى «الاتحاد السوفييتي» سابقاً لم يستطع أن يكيف الحياة السياسية بينه وبين الآخر وبينه وبين الشعب السوفييتي على أساس العصا السحرية.. هذا صعب..

أما الاجابة عن سؤالك الآخر.. فهذا المؤتمر الصحفي ليس مؤتمر الأمانة العامة هذا مؤتمر للأمين العام..

^ الأخ نبيل الكميم «الرأي القطرية»: استاذ عبدالقادر لدي ثلاثة اسئلة.. الأول: ما موقف المؤتمر الشعبي العام والشخصيات القيادية التي انضمت وأعلنت انضمامها لبعض التكوينات القبلية التي شكلت مؤخراً..؟!

الثاني: تم التلويح بإمكانية حل الحزب الاشتراكي.. ماذا وراء هذا الإعلان؟

السؤال الأخير: تردد أمس عن تجدد المعارك في صعدة.. هل يعني ذلك فشل الوساطة القطرية وإلى أين وصلت جهود اللجنة للتوصل إلى تنفيذ الاتفاق لإنهاء الفتنة..؟!

– الأمين العام: السؤال الأخير يوجه إلى وزير الداخلية رئيس اللجنة الأمنية العليا.. أما حول حل الحزب الاشتراكي اليمني.. فجميعنا كأحزاب مؤتمر شعبي عام، اشتراكي، إصلاح، ناصري، بعثي كل ما يطرأ على البال من أسماء الأحزاب الواحد والعشرين، أقول إننا جميعنا تحت مظلة قانون اسمه قانون الأحزاب.. هذا القانون يحكم مؤتمر كما يحكم اشتراكي كما يحكم ناصري كما يحكم أي حزب من الأحزاب تحت مظلة هذا القانون.. والقول أننا نلغي هذا الحزب أو نتركه.. هذه قضية فيها خيال وفيها إثارات.. الحزب الذي يقرر يتفضل، الحزب الذي تنهيه هيئاته يتفضل هذا شغله.. لكن ليس شغل المؤتمر الشعبي العام.. هناك هيئة حكومية اسمها لجنة الأحزاب التي يترأسها وزير الدولة لشؤون مجلسي الشورى والنواب.. وهو رئيس لجنة الأحزاب.. هذا هو القانون.. نحن لانهدد ولا نتوعد ونطمئن الناس أننا نريد أحزاباً قوية لا أحزاباً صغيرة هزيلة.. نريدها قوية فنقوى نحن ويقوى الوطن بها.. نحن لسنا سعداء أن يكون عندنا حزب ضعيف يشاغبني على الفاضي أو يروح هنا أو هناك..

أنا قلت إن سؤال صعدة يوجه إلى وزير الدخلية.. وليس لدي تفاصيل عسكرية.. أنا أعطي معلومة للصحافة.. ولا أعطي ما لا أعلمه.. وقيل من أجاب «بلا» فقد أفتى..

أما بشأن انضمام أعضاء المؤتمر إلى الكيانات القبلية.. هناك فرق بين عضو مؤتمر ينضم إلى حزب آخر وبين آخر ينضم إلى جمعية خيرية.